# اللاقانـــــون

جلست على مقعد بجوار شاب ثلاثيني ذي لحية كثيفة بعربة المترو، وقعت عيني على خبر كارثي بكل ما تحمله الكلمة من معني، في جريدة رسمية كان هذا الشاب ممسكًا بها، و بمنتهى الصدق أؤكد للقارئ أن الخبر الذي قرأته نادر حدوثه في أية دولة تطبق القانون، لكنه أصبح عاديًّا حينها في دولة اللاقانون (حكم الإرهابية)!

كان الخبر باختصار لشابين معلقين بالحبال من أقدامهما في أعمدة حديدية بموقف سيارات بقرية «محلة زياد» التابعة لمركز سمنود – غربية؛ وذلك عقابًا على خطفهما لطفلة لم يتعدَّ عمرها العشرة أعوام وشقيقها الصغير داخل «توك توك».

فما كان مني إلا أنني لعنت – بصوت مرتفع – النظام الإخواني الذي يحكمنا؛ لأن هذا النوع من الثأر يؤدي بنا إلى تطبيق «شريعة الغاب». صحيح أن الشابين يستحقان الإعدام كنوع من الردع لكل من تسول له نفسه ارتكاب مثل هذه الجرائم، لكن بشرط أن يكون القضاء هو من يحكم عليهما وليس بتلك الطريقة البشعة من جانب الأهالي!!

بالكرسي الذي أمامي؛ كانت تجلس سيدة خمسينية مثقفة للغاية، لفت انتباهها

أيضًا ما أشرت إليه، وذلك بعد أن سألتني باستفاضة عن سبب توتري وغضبي بهذه الطريقة!

شرحت لها مُلخص الواقعة، فقالت لي:

- رغم أننا نعيش في حالة من الفوضى الأخلاقية والأمنية نتيجة عبث أيادٍ خفية بمستقبل البلاد بعد ثورة 25 يناير المجيدة لإفشالها، لكن هذه الأوضاع ليست مبررًا على الإطلاق لأن نهمش دور الشرطة والقضاء، ونقتصَّ بأيدينا من اللصوص والبلطجية، لدرجة أن نعلقهم كالبهائم بعد ذبحها!!

وأضافت السيدة بحس وطني راقٍ:

- ومع ذلك في اعتقادي أنه في ظل الظروف الحالية، سيستمر هذا المسلسل، وبهذه الوحشية، كلما زاد معدل الفقر، وتفاقمت مشكلة البطالة، وتلاشى الأمل في غد أفضل، لشعب قام بثورته ضد الظلم والفساد اللذين جثما على صدره قرونًا، ثم فوجئ بأحلامه تتبدد.

بعد أن فرغت السيدة من كلامها، قُلت لها:

- الغريب في هذه الواقعة أن الأهالي قاموا بسحل الشابين قبل تعليقهما بالقرب من نقطة شرطة في القرية نفسها!!

وحتى نقف على السبب الجوهري لهذه الظاهرة، لا بد أن نرجع إلى أصل المشكلة، ونسأل أنفسنا:

- ما الذي جعل هذين الشابين يرتكبان هذا العمل الإجرامي؟ وما الذي جعل الأهالي يتناسون دور الشرطة والقضاء، ويلقون القبض على المجرمين، ويقيمون لهما المحاكمة التي أدت إلى إعدامهما بهذه الطريقة البشعة؟

عقبت السيدة على أسئلتي بالآتي:

– الإجابة عما طرحته أصبحت مكشوفة للجميع؛ فمن الواضح أن المجرمين تجاهلا دور الأمن والقضاء معًا، وقاما بفعلتهما، كما أن الأهالي تأكدوا من نفس الشيء.

وأضافت:

– فعندما يحاول النظام الحالي أن يزجَّ بالشرطة لتواجه الشعب لأهداف لم تعد خافية على أصحاب البصر والبصيرة، وعندما يدوس النظام الإخوانجي – هكذا نطقتها – على القضاء بقدميه، فإن الوضع في هذه الحالة يؤدي إلى النتيجة الحتمية التي ننفر منها الآن، وهى ألا ينتظر الشعب أي أمل في الحصول على أمنه واستقراره من هذين الجهازين، ومن ثم رأينا الأهالي يطبقون القانون بطريقتهم الخاصة. ولسنا هنا بصدد تبرير الواقعة، بل الوصول إلى حقيقة ونتيجة لما يجري الآن.

قلت لها مؤمنًا بطرحها الواعي:

– لعل ما يشهده جهاز الشرطة حاليًّا من اعتصامات وإضرابات نتيجة تردي أوضاع رجاله والزجِّ بهم في قضايا لا ناقة لهم فيها ولا جمل، قد جعل بعض الجماعات المنتمية لما يسمى بـ «الإسلام السياسي» تقبل على تكوين جماعات تسمى «اللجان الشعبية»؛ حتى تقوم بدور رجال الأمن، وهو الأمر الذي رفضته الشرطة رفضًا باتًّا، ورغم ذلك فإن هذه الجهات تصر على مطالبة النظام بتقنين أوضاع لجانها الشعبية تحت القانون الإخواني المزمع إصداره من قبل النائب العام والمسمى بقانون «الضبطية القضائية»، وهو القانون الذى يعطي للمواطن – الإخوانجي طبعا – كل الحق في إلقاء القبض على مواطنه لسبب أو لآخر، ومن ثم يدخل المجتمع في حالة من الفوضى أكثر مما هي فيه الآن.. والنتيجة تكون «حربًا أهلية» تأكل الأخضر واليابس!!

وأضفت متسائلاً:

- في قضية إعدام هذين الشابين: ما موقف رجال المباحث في محافظة الغربية؟! ثم ما موقف القضاء أيضًا في هذه الجريمة مكتملة الأركان؟! فهل ستقوم وزارة الداخلية باعتقال جميع أهالي القرية والذين قد يصل عددهم لأكثر من 40 ألف نسمة؟! وهل سيحاكم القضاء كل هذا العدد؟! أعتقد أن هذا الوضع أصعب من أن يعالج بواسطة وزارتي الداخلية والعدل، فجريمة من هذا النوع تصنف على أنها «قضية رأى عام»، ولا بد من التعامل معها بنوع من الشفافية والحزم والحكمة في آن واحد، وإلا فإن المستقبل سيحمل لنا ما هو أسوأ من هذه المشاهد في زمن الإخوان ووزير داخليتهم ونائبهم العام.

وفي أثناء حديثي مع هذه السيدة، إذا بستيني يكسو ملامحه الوقار والهيبة يتدخل في النقاش بعصبية غير معهودة، فيقول:

- عندما يطبق الأهالي العدالة بأنفسهم ويهمشون دور الداخلية والقضاء، فهذا يعني سقوط هيبة الدولة وشرعية النظام؛ لأن النظام قبل أن يكون سلطة فهو «هيبة» بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى، و«الهيبة» في ظل النظام الحالي سقطت عندما أقسم الرئيس الإخواني أنه سيحترم القانون، ثم فوجئنا به ينقلب عليه ويتحلل من وعوده والتزاماته تجاه من انتخبوه، ومن ثم كان هو «القدوة» في سحق هامة الدولة وهيبتها، فهل بعد ذلك نناشد المواطن احترام الدولة وقوانينها ونطالبه باللجوء للقضاء حتى يحصل على حقه؟!

وبعد أن أنهى الرجل حديثه، إذا بالشاب الملتحي الذي يجلس بجواري يهاجمنا جميعًا بطريقة «سافرة»، ومن ضمن ما وصفنا به أننا «أهل باطل»، ولا يصلح معنا حكم الصالحين (يقصد حكم مرسي وجماعته)!!

قلت له متهكمًا وناصحًا في ذات الوقت:

– اسمع أيها الشاب المُغرَّر به.. إن التاريخ لن يرحم رئيسك الإخواني ولا جماعته.. وسيذكر التاريخ دائمًا أول خطاب لرئيسك مع شعبه حينما قال: «ليس لي عليكم حقوق.. وإنما عليَّ واجبات»!!

– لذا ظن المواطن أن مرسيكم سيلبي له الحد الأدنى من الحياة الكريمة، ويوفر لقمة العيش وفرصة العمل، ويحقق له العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية التي نادى بها في ثورته «غير المجيدة».. لكن شيئًا من هذا لم يتحقق. وسيذكر التاريخ أيضًا أن عددًا من محافظات مصر في عهد مرسيكم أعلنت استقلالها، وهذا نذير شؤم على البلاد والعباد!!

– وأن القضاء أعطى نفسه إجازة مفتوحة؛ بسبب ظلم رئيسك وجماعته لرجاله.. وأن الداخلية خاصمت الشعب بسبب سياساتكم الإخوانية، وسيذكر التاريخ أن أم الدينا أصبحت «عزبة» يمتلكها رجال أعمال ووجهاء تنظيم سري متهم بانتماء عدد من مؤسسيه للماسونية العالمية، يسمى «الإخوان المسلمين»، وسيذكر التاريخ أن جماعتكم تُفرط في الحفاظ على حدود مصر وأمنها القومي وفي حق شهدائنا الذين راحوا ضحية الغدر والخيانة في سيناء وهم يؤدون واجبهم في حماية وطنهم.

بعد أن سمع الشاب الإخواني مني تلك الكلمات.. انتفض واقفًا من مقعده ليتجه ناحية باب العربة؛ استعدادًا للنزول في أول محطة يقف فيها المترو.. وخلال دقائق معدودة قبل أن ينزل، قلت له:

– اسمع يا بني، جماعتك ورئيسك على باطل، ولن ينسَى لكم الشعب دماء شبابه التي سالت منذ توليتم مسئولية حكم مصر، خصوصًا في أحداث الاتحادية ومجزرة بورسعيد الثانية والاعتداء على الفتيات والنساء في ميدان التحرير. ونصيحتي لك ولإخوانك أن تستعدوا من الآن لتحمل مسئوليتكم بشجاعة،

فاليوم عمل بلا حساب، وغدًا حساب بلا عمل، فاغتنموا ما تبقَّى لكم من الفرصة، وأصلحوا بينكم وبين شعبكم قبل أن تأتيكم ساعة الحساب.

فأشار الشاب الإخواني إلي وجهي بعد أن نزل من المترو بيده، وقال:

- موتوا بغيظكم. لن نترك حكم مصر ما كانت الحياة باقية!!.. انتهى.